

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد الرقاد
وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، نور الدين جرادات ، عادل الخصاونه

المميز ————— ز : -

مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده ————— م : -

- ١
- ٢
- ٣

بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٣٤٥ فصل ٢٠٠٣/٤/٢٤ والقاضي :-

- ١ عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم/
من جنائية الشروع بالقتل المسندة إليه .

- ٢ عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم/
من جنائية التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليها .

- ٣ إدانة المتهم
بجناية حمل سلاح ناري بدون ترخيص
خلافاً لأحكام المادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً
بالمادة [١١/ج] من ذات القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/٩ ولغاية ٢٠٠٢/١٢/٢٤ ،
وحيث أمضى العقوبة موقوفاً اعتباراً من نفذته بحقه .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٣/٦١٥

- ٤- إدانة الظنين
بجناية إفساد الرابطة الزوجية خلافاً
للمادة [٣/٣٠٤] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسها
مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من ٢٠٠٢/٥/١٩ ولغاية
٢٠٠٣/٣/١٩ ، وحيث أمضى العقوبة موقوفاً اعتبارها منفذة بحقه .
- ٥- إدانة المتهم الحدث
بجناية حمل وحياسة سلاح ناري
بدون ترخيص خلافاً للمادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر
وعملاً بالمادة [١١/ج] من نفس القانون ودلالة المادة [٥/د/١٩] من قانون
الأحداث وضعه في دار تربية الأحداث مدة شهر واحد .
- ٦- إدانة المتهم الحدث/
بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام
المادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات وفق ما عدلت وعملاً بذات المادتين ودلالة
المادة [١٩/ج] من قانون الأحداث وبعد الاستئناس بتقرير مراقب السلوك
اعتقاله مدة سنة واحدة . ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل المشتكية
اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالفقرة (ج) من المادة
(١٩) من ذات القانون استبدال العقوبة المحكوم بها المتهم بالعقوبة
المنصوص عليها في المادة [٥/د/١٩] من ذات القانون بوضعه مدة ثمانية
أشهر في دار تربية الأحداث .
- ٧- وعملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم/
لتصبح وضعه في دار تربية الأحداث في معان مدة ثمانية أشهر محسوبة
له مدة التوقيف من ٢٠٠٢/٥/٩ ولغاية تاريخه .
وحيث أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو
موقوفاً بداعٍ آخر .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :-

جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن
البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة بحق المميز ضدهم بما فيها أقوال المجني عليها الأولية
وهي الأقرب للحقيقة وما ورد كذلك على لسان الشاهدة وما تضمنه ملف التحقيق
من إفادات وضبوطات فجميعها تثبت ارتكاب المميز ضدهما الأول والثاني للجناية
المسندة إليهما وبعد تصور ذهني وتصميم وبالاتفاق مع المميز ضدها الثالثة التي ساعدت
وقوت من عزمها إذ أن وجودها معها كان بقصد ضمان ارتكاب الجرم المقصود .

لهذا السبب يلتزم المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض
القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في
نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

أسندت النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى :-

للمتهمين :-

١- / من النور وسكان الكرك منشية أبو حمور / عمره ١٤
سنة / موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ ولا زال (أبكم أصم) وكيله المحامي

٢- من النور وسكان الكرك منشية أبو حمور قرب
المقبرة / عمره ٤٣ سنة / موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ ومخلى سبيله بتاريخ
٢٠٠٢/١٢/٢٤ وكيله المحامي

٣- / من سكان الكرك منشية / عمرها ٣٥
سنة / موقوفة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ ومخلى سبيلها بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٥
وكيلها المحامي

التهم التالية :-

١. جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد [٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦] عقوبات
بالنسبة للمتهمين

٢. جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد [٣٢٨ و ٧٠ و ٢/٨٠] عقوبات
بالنسبة للمتهم

٣. لجنة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد [٣ و ٤ و ١١/ج] من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة للمتهمين

كما أسندت النيابة العامة للظنين / من العقبة
وسكانها/ عمره ٢٢ سنة/ موقوف بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٩ ومخلى سبيله بتاريخ
٢٠٠٣/٣/١٩ .

التهمة:- لجنة إفساد الرابطة الزوجية خلافاً للمادة [٣/٣٠٤] عقوبات .

الوقائع :- تتلخص وقائع هذه القضية كما جاء بإسناد النيابة أن المتهم

هو شقيق المشتكية وأنّ المتهم هو والدها والمتهمة هي زوجة
المتهم وأنّ المشتكية متزوجة من الشاهد وأنه وفي الشهر
الثاني من عام ٢٠٠٢ ذهبت المشتكية مع شقيقتها إلى مدينة العقبة ومكثتا لدى
الظنين كونه يوجد صلة قرابة بينهما لمدة عشرة أيام وبعدها أعيدتا إلى مدينة
الكرك من قبل الشرطة كون والدهما كان قد قدّم بلاغاً للشرطة بغيابهما ، وبعدها بثلاثة
أيام رجعت المشتكية إلى العقبة من أجل أخذ الهوية وطلبتها من الظنين
إلا أنه رفض إعطائها إياها وطلب منها أن تبقى عنده في المنزل فوافقت على طلبه وقد
وعدها الظنين بالزواج منها إن تطلقت من زوجها وأخبرها بأنه سوف يقوم
بإرسال أناس إلى أهلها من أجل أن يوافقوا على زواجه منها وبعدها بأسبوع حضرت
المدعوة إلى مدينة العقبة ومكثت معهم في نفس البيت بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٨ وبحلول
الساعة التاسعة مساء ذهبت المشتكية والظنين إلى منزل الشاهد
الكائن في منطقة حي ماضي وذلك للسؤال عن والدّة الظنين وأثناء
وقوف المشتكية والظنين أمام باب منزل الشاهد خرج المتهم
والذي كان قد حضر هو والمتهم والمتهمة والذين خططوا وعقدوا
العزم على قتل المشتكية وشقيقتها حيث أحضر مسدساً وقام بوضعه
داخل كيس وقام المتهم وفور خروجه من منزل الشاهد بالإمساك
بالمشتكية والظنين وادخلهما إلى داخل المنزل فقامت الشاهدة
والشاهد ، بتهديتهما وطلب الظنين من المتهم أن يتزوج ابنته
المشتكية فأخبره المتهم بأنه لا يستطيع تزويجها لأنها على ذمة رجل آخر
وطلب من الظنين إحضار إلهم وقال له (إذا إنت بدك تصير نسيبي جيب
بنتي الثانية إلي عند أخوك) وقد وافق الظنين على ذلك وطلب من الشاهد

مرافقته لإحضار وبالفعل ذهب معه الشاهد لإحضار إلهام من المدعو وبعد خروجهما لحق بهما المتهم وزوجته المتهمة والمتهم وبقيت الشاهدة والمشتكية في المنزل ، ولدى ذهاب الظنين لإحضار إلهام رفض المدعو إعطائهم إياها ورفض أيضاً إعطائها إلى المتهمة ، وبعد حوالي عشر دقائق عاد المتهم والمتهمة والمتهم إلى المنزل وبعد دخولهم قام المتهم بإغلاق الباب من الداخل بواسطة الترياس وقام المتهم بإعطاء المتهم المسدس عازمين على قتلها وقام المتهم حمزه بإطلاق طلقتين على المشتكية ثم سقطت المشتكية على الأرض وبعد ذلك أخذ المتهم المسدس من ابنه المتهم وأطلق عليها رصاصة وبعدها أصبحت المتهمة تزغرد قاصدة تقويتهما على ما فعلاه وبعدها غادر المتهم والمتهمة والمتهم المنزل وقام الشاهد بتقديم الشكوى للمركز الأمني وتمّ إسعاف المشتكية وقد احتصلت المشتكية على تقرير طبي قضائي قطعي مفاده مدة التعطيل شهر وأنّ إصابتها قد شكلت خطورة على حياتها وجرت الملاحقة .

بالتدقيق ... في كافة البيانات المقدمة والمستمعة وجدت المحكمة أنّ وقائع هذه القضية كما تحصلتها وقنعت بها تتلخص بأنّ المشتكية متزوجة من الشاهد وكانت قد تركت منزل زوجها الكائن بغور الصافي وذهبت إلى منزل والدها المتهم الكائن بالكرك/ منشية أبو حمور وفي الشهر الثاني من عام ٢٠٠٢ خرجت المشتكية فاتن من منزل والدها المتهم وبرفقتها شقيقتها وتوجهتا إلى مدينة العقبة من أجل التسول وأقامتا في منزل الظنين مع أهله ونشأت علاقة بينهما وبين شقيقتها إلهام وشقيق الظنين المدعو والتي تربطهم بهما صلة قرى . وبعد فترة حضرة المتهمة زوجة والدهما المتهم من أجل إعادتهما إلى المنزل إلاّ أنهما رفضتا العودة معها بسبب أنّ شقيقتها حامل من المدعو رغم أنها متزوجة من المدعو وعادت المتهمة إلى منزلها وقام والدهما بإبلاغ الشرطة عنهما وألقت الشرطة القبض عليهما في منزل أهل الظنين وأحالتهما إلى شرطة الكرك واستلم المدعو زوجته بينما استلم المتهم ابنته ، وبعد ثلاثة أيام عادت المشتكية إلى العقبة من أجل إحضار هويتها التي نسيها في منزل أهل الظنين إلاّ أنه رفض إعادة هويتها وطلب منها البقاء عنده كونه يريد الزواج منها وبقيت عنده في العقبة وبعد فترة لحقت بها شقيقتها وكان الظنين يعاشرها معاشرة الأزواج برضاها ، وشقيقتها كانت

تنام مع المدعو وبتاريخ ٢٠٠٢/٥/٨ وبحود الساعة التاسعة ليلاً ذهبت المشتكية فاتن إلى منزل الشاهد المدعو وبرفقتها الظنين وعند وصولهما قام الظنين بطرق الباب وخرجت زوجة الشاهد وسألها عن والدته فأخبرته بأنها غير موجودة ودخلا إلى المنزل وشاهدت المشتكية والدها المتهم وزوجته المتهمه وشقيقها المتهم (الأصم الأبكم) في منزل الشاهد وتناولوا طعام العشاء وسألها عن شقيقها فأخبرته بأنها في منزل أهل الظنين وذهب والدها المتهم وبرفته الظنين والمتهمة والشاهد إلى منزل أهل الظنين لإحضار شقيقتها وبقيت مع شقيقها المتهم وزوجة الشاهد وأثناء جلوسهما شاهدت شقيقها يخرج مسدساً من داخل كيس وأخذ يعبث به وبعدها اتجهت نحوه لأخذ المسدس إلا أنه قام بإطلاق عدة عيارات نارية أصابتها في جسمها بمناطق مختلفة وبعدها سقطت على الأرض عندها حضر والدها المتهم وقام والدها بأخذ المسدس من شقيقها وفقدت الوعي ولم تصح على نفسها إلا وهي داخل مستشفى الأميرة هيا واحتصلت على تقرير طبي خلاصته مدة التعطيل شهر واحد وأن الإصابة شكلت خطورة على حياتها كونها نفذت إلى تجويف الصدر .

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في هذه القضية وجدت المحكمة أن ما قام به المتهم/ لبالغ من العمر أربعة عشر عاماً بتاريخ الحادث وهو إقدامه على إطلاق عدة عيارات نارية على شقيقته من المسدس العائد لوالده المتهم وإصابتها في عدة مناطق مختلفة من جسمها في الرقبة والصدر والظهر والساعد الأيسر والصدغ من الناحية اليسرى أدت إلى وجود كسور مضاعفة بالفك الأيسر وأن الإصابة شكلت خطورة على حياتها كونها نفذت على تجويف الصدر . الأفعال هذه الصادرة عن المتهم تدل على أن نيته قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحها بدليل استخدامه سلاحاً قاتلاً وهو المسدس وإصابته المجني عليها في عدة مناطق قاتلة من جسمها إلا أن المحكمة تجد أن نية المتهم لم تكن مبيتة أو مصمماً عليها وإنما كانت بنت لحظتها ذلك أنه حضر يوم الحادث ووالده المتهم خالد وزوجته المتهمه إلى مدينة العقبة بقصد إعادة شقيقته الهاربتين من منازل زوجيهما بحيث لا تشكل هذه الأفعال الصادرة عن المتهم جنائية الشروع بالقتل العمد بحدود المادتين [٣٢٨ و ٧٠] عقوبات كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة في إسنادها وإنما تشكل جنائية الشروع بالقتل القصد بحدود المادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات مما يتعين معه تعديل وصف التهمة لذا تقرر المحكمة وعملاً بالمادة [٢٣٤] من الأصول الجزائية

تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين [٣٢٨ و ٧٠] عقوبات لتصبح جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات .

أمّا بالنسبة للمتهم الذي أسندت النيابة العامة له جناية الشروع بالقتل بالاشتراك مع ابنه المتهم خلافاً للمواد [١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦] عقوبات تجد المحكمة أنّ النيابة العامة لم تقدم الدليل القانوني المقنع الذي يثبت اشتراك المتهم مع المتهم بإطلاق العيارات النارية على ابنته المجني عليها سوى ما ورد بأقوال الشاهدة بأنه عند أخذه المسدس من ابنه خرجت طلقة منه وأصابته رقبة المجني عليها والتي نفت المجني عليها أمام المحكمة قيام والدها المتهم باشتراكه بإطلاق العيارات النارية حيث أفادت أنّ ما ذكرته لدى الشرطة بحق والدها لم يكن صحيحاً بالإضافة إلى أنّ المتهم عند قيام ابنه المتهم بإطلاق العيارات النارية على شقيقته كان خارج منزل الشاهد، مما يتعين براءته عن هذه التهمة.

أمّا بالنسبة للمتهمة المسند إليها جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد [٣٢٨ و ٧٠ و ٢/٨٠] عقوبات تجد المحكمة أنّ المادة [٢/٨٠] عقوبات تشترط لمعاقبة المتدخل أن يكون هناك اتفاق قبل ارتكاب الجريمة بين الفاعل والمتدخل على حصول الجناية أو الجنحة أو يصدر عن المتدخل أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة [٢/٨٠] عقوبات وحيث لم تثبت النيابة العامة وجود الاتفاق بين المتهمة والمتهم على ارتكاب جناية الشروع بالقتل كما لم تثبت أنّ المتهمة قد قامت بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها بالمادة [٢/٨٠] عقوبات وإنما اقتصر قولها في واقعة الاتهام أنّ المتهمة قد (زغردت) بعد قيام المتهم بإطلاق العيارات النارية على شقيقته المجني عليها وأنّ هذا الفعل ليس من الأفعال المنصوص عليها بالمادة [٢/٨٠] عقوبات والتي وردت على سبيل الحصر بالإضافة إلى أنّ المتهمة عندما حصل الحادث كانت برفقة زوجها والشاهد والظنين عندما ذهبوا لإحضار ابنة زوجها المدعوة من منزل الظنين مما يتعين على ضوء ذلك إعلان براءة المتهمة من جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً للمواد [٣٢٨ و ٧٠ و ٢/٨٠] عقوبات .

وبالنسبة لجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص المسندة للمتهمين خلافاً للمواد [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر تجد المحكمة أنّ المتهم عندما حضر من الكرك إلى العقبة كان بحوزته المسدس المضبوط والذي استخدمه ابنه المتهم بإطلاق العيارات النارية على شقيقته مخالفاً بذلك شروط رخصة

الاقتناء التي تمنع حمل المسدس خارج الأمكنة المحددة في المادة [٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر مما يتعين إدانة المتهم وإدانة المتهم كونه استخدم المسدس وحمله دون أن يكون مرخصاً بذلك .

وبالنسبة للظنين
المسند إليه جنحة إفساد الرابطة الزوجية خلافاً للمادة [٣/٣٠٤] عقوبات وحيث ثبت من خلال البينة المقدمة أن الظنين كان يفسد المشتكية عن زوجها ويطلب منها أن تتطلق من زوجها لكي يتزوجها أثناء أن كانت تقيم معه في منزل أهله طيلة مدة إقامتها في مدينة العقبة وغيابها عن منزل زوجها بحيث تعتبر أفعاله هذه تؤدي إلى الإخلال بالرابطة الزوجية بين المشتكية وزوجها مما يتعين إدانته بهذه التهمة .

وعليه واستناداً لكل ما تقدم قررت المحكمة وبقرارها رقم ٢٠٠٣/٣٤٥ الصادر وجاهياً في ٢٤/٤/٢٠٠٣ ما يلي :-

- ١- عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم/ من جناية الشروع بالقتل المسندة إليه .
- ٢- عملاً بالمادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم/ من جناية التدخل بالشروع بالقتل المسندة إليها .
- ٣- إدانة المتهم/ بجنحة حمل سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة [١١/ج] من ذات القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/٩ ولغاية ٢٠٠٢/١٢/٢٤ . حيث أمضى العقوبة موقوفاً اعتباراً من تنفيذ بحقه .
- ٤- إدانة الظنين/ بجنحة إفساد الرابطة الزوجية خلافاً للمادة [٣/٣٠٤] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من ٢٠٠٢/٥/١٩ ولغاية ٢٠٠٣/٣/١٩ . وحيث أمضى العقوبة موقوفاً اعتباراً من تنفيذ بحقه .
- ٥- إدانة المتهم الحدث/ بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر

وعملاً بالمادة [١١/ج] من نفس القانون ودلالة المادة [١٩/د/٥] من قانون الأحداث وضعه في دار تربية الأحداث مدة شهر واحد .

٦- إدانة المتهم الحدث/ بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين [٣٢٦ و ٧٠] عقوبات وفق ما عدلت وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة [١٩/ج] من قانون الأحداث وبعد الاستئناس بتقرير مراقب السلوك اعتقاله مدة سنة واحدة . ونظراً لإسقاط الحق الشخصي من قبل المشتكية اعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالفقرة (ج) من المادة (١٩) من ذات القانون استبدال العقوبة المحكوم بها المتهم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة [١٩/د/٥] من ذات القانون بوضعه مدة ثمانية أشهر في دار تربية الأحداث .

٧- وعملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم/ لتصبح وضعه في دار تربية الأحداث في معان مدة ثمانية أشهر محسوبة له مدة التوقيف من ٢٠٠٢/٥/٩ ولغاية تاريخه . وحيث أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو موقوفاً بداعٍ آخر .

لم يرضَ مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار المذكور فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ ، والمبلغة إلى المتهمين في ٢٠٠٣/٥/٥ وحمزه في ٢٠٠٣/٥/٦ ، فـ في ٢٠٠٣/٥/٦ ، وتقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية في ٢٠٠٣/٥/٢٦ طلب فيها قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

وعن سبب التمييز :-

الذي يخطئ فيه المميز محكمة الجنايات الكبرى إذ هي عدلت وصف تهمة الشروع بالقتل مع أنه شروع بعد تصور ذهني وتصميم وبالاتفاق مع المميز ضدها حفيظه ، وفي ذلك نجد أن ما ورد في هذا السبب يدور حول الطعن بالحكم المميز من حيث عدم سلامة النتيجة التي استخلصتها محكمة الموضوع من الأدلة الواردة في الدعوى.

وحيث أنّ المحكمة المذكورة بما لها من حق في تقدير ووزن البينات عملاً
بالمادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قنعت بعد مناقشة سليمة للأدلة
واستخلاص سائغ ومقبول للنتائج المستمدة من وقائع لها أصلها الثابت في الدعوى من أنّ
الشروع في القتل الحاصل إنما ينطبق وفق المادة ٣٢٦ عقوبات وليس ٣٢٨ فإنه لا رقابة
لمحكمةنا عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أنه ليس في هذا السبب أي مطعن
قانوني يجرح الحكم المميز من هذه الناحية ، فالبيانات المقدمة توحى بأنّ المتهمين ذهبوا
إلى إحضار ابنتيهما من مدينة العقبة حيث ذهبت المذكورتان إليها للتسول
فرفضتا العودة بسبب كون حامل من المدعو شقيق الظنين
رغم أنها متزوجة من المدعو وعندما اتجهت لأخذ المسدس من
شقيقها عندما أخرجه من كيس وصار يعبث فيه قام بإطلاق عدة عيارات نارية
على شقيقته المذكورة من المسدس العائد لوالده ولم تكن نيته مبيتة أو مصمماً عليها
وإنما كانت بنت لحظتها مما يجعل ما ذهبت إليه محكمة الموضوع واقعاً في محله ولا
يرد عليه سبب التمييز الذي يتعين رده .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة
الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٨/٧م

عضو _____ و _____ و _____ الرئيس _____

عضو _____ و _____

رئيس الدائرة _____ وان

دق/ق/ن.م _____